

دور التاريخ الجهوي في التخطيط للتنمية المحلية : منطقة سوق أهراس نموذجا

The Role of Regional History in the Planning of Local Development : Souk-Ahras Region as a Sample

تاريخ الإرسال: 2021/06/ 21 تاريخ القبول: 2023/03/ 26 تاريخ النشر: 2023/06/20

جمال ورتي

جامعة محمد الشريف مساعديّة، سوق أهراس، الجزائر

Email : ouarti_djamel@yahoo.fr

الملخص:

يتناول موضوع هذا المقال مسألة كتابة التاريخ الوطني من خلال كتابة التاريخ الجهوي لكل منطقة في الجزائر، إذ أن بناء الدولة الحديثة وشكلها المعاصر لا يكون إلا بكتابة التاريخ الجهوي لكل منطقة والذي يتحول بعد تعميم الدراسة على كل مناطق الوطن إلى التاريخ الوطني الإجمالي، مع أخذ نموذج لمنطقة معينة من الشرق الجزائري وهي سوق أهراس كنموذج عن ما تعرضت له من إجراءات إدارية فرنسية استهدفت تغيير بناها الاجتماعية والاقتصادية وهي مثال عن ما تعرضت له باقي مناطق الوطن خلال نفس الفترة، ولكي لا ننزل إلى النقل من ما هو مطبوع ومنشور اعتمدنا في بحثنا هذا على المادة الخيرية أساسا على الوثائق في دور الأرشيف المختلفة ومنها: أرشيف أكس أون بروفانس (Aix En Provence)، أرشيف مسح الأراضي بقسنطينة. وتهدف تفسير بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المنطقة اليوم ومحاولة إيجاد الحلول لها. الكلمات المفتاحية: التاريخ؛ التنمية؛ المراكز الاستيطانية؛ السياسة الإدارية الفرنسية؛ الدواوير.

المؤلف المرسل: جمال ورتي، Email : ouarti_djamel@yahoo.fr

Abstract:

The present research paper is an attempt to tackle the issue of writing a national history based on the regional history of each Algerian area. It is quite obvious that the construction of a modern nation relies upon the writing of a regional history of all the areas and which becomes in its turn a national history. We took as a sample from the eastern part of Algeria, the area of Souk-Ahras which underwent a number of French administrative measures in order to change its social and economic sectors. The study draws upon informative documents from different record offices such as Aix-en-Provence Archives and the land registers of Constantine. It aims at:

explaining today's social and economic problems proper to this region and finding solutions to them relying on a study of the French policy in Algeria during the second half of the 19th century.

-studying the French administrative policy and the social analyses of Algerian modern history unresolved issues in general.

Keywords: History; Development; Settlement centers; French Administrative Policy; Hamlets.

مقدمة:

تحتل العلوم الاجتماعية والإنسانية حيزا كبيرا من مجال المعرفة البشرية، وإذا كان هذا الميدان يحتل مكانة في العالم الغربي خاصة التاريخ منه، نظرا لأهميته وارتباطه الوثيق بالإنسان، ومعرفة بعض الظواهر التي تعاني منها بعض الشعوب، وكذا التحليلات الاجتماعية لبعض العناصر والمسببات التاريخية لبعض القضايا العالقة بالتاريخ الحديث للجزائر عموما ولمنطقة معينة من مناطق الشرق الجزائري خصوصا



وهي منطقة سوق هراس التي تأثرت بالسياسة الإدارية الفرنسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر خاصة في الميدان الاجتماعي والثقافي والاقتصادي .

لقد تغيرت التركيبة الاجتماعية لقبائل بأكملها وفقدت توازنها الاجتماعي كقوة فاعلة ومؤثرة مثل قبيلة الحنانشة التي كانت ذات تأثير كبير في الشرق الجزائري خلال العهد العثماني، لقد فقدت هذه القبيلة قوتها اليوم ولم تعد تشكل إلا مجموعة مشاتي تغيب فيها التنمية الريفية.

كما أن هناك مشاكل انجرت عن السياسة العقارية الفرنسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ترتب عليها صراعات بين الأهالي مازالت مستمرة إلى اليوم في شكل صراعات على الأراضي بين مختلف بلديات المنطقة، ذلك أن الحدود الجغرافية لأغلب بلديات المنطقة هي التي وضعها اللجان المكلفة بتطبيق قانون سينا تيوس كونسيلت لسنة 1863، على قبائل المنطقة، وكذا الآثار الوخيمة لتطبيق قانون الغابات لسنة 1874 الرهيب كما أن توفر المنطقة على معالم أثرية كانت مدنا في العهود النوميديا الرومانية والبيزنطية جعل سلطات الاحتلال الفرنسي توليها عناية كبيرة ورسمت على أساسها سياستها في المنطقة التي كانت متسمة بالتدرج البطيء والتروي الشديد.

كما أن الجهاز الإداري الذي وضعه الرومان لهذه البلاد قد اتصف هو الآخر بنوع من التدرج في تحويل الأنظمة التي وجدوا عليها البلاد إلى أنظمة رومانية محضة كما كانت السياسة الإدارية الرومانية تتصف بالمرونة التي تتطلبها التطورات السياسية والعسكرية في أطراف الإمبراطورية وتقتضيها الأهداف العامة المتوخاة من الوجود الروماني في المنطقة المغربية، وهي أهداف يمكن حصرها في العمل على تثبيت السيطرة الرومانية في البلاد وتهيئة النفسية المغربية لقبول الحضارة الرومانية بمختلف مظاهرها (شنييتي 1985، ص75) أي " رومنة بلاد المغرب" .

هذه السياسة لاقت اهتماما كبيرا من طرف الإدارة العسكرية الفرنسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر خاصة من طرف ضباط المكاتب العربية الذين تعمقوا في دراسة المجتمع الجزائري وأثار الجزائر لتبرير الوجود الفرنسي في الجزائر، فكيف يمكن كشف هذه الجوانب المجهولة من تاريخ المنطقة؟ وكيف يمكن تفعيل التاريخ لمعالجة هذه المسائل التي انجرت عن السياسة الإدارية الفرنسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر؟ وكيف يمكن تحقيق تنمية في المنطقة بدراسة تاريخها؟.

ذالك ما سنجيب عنه من خلال هذا المقال باستخدام المنهج التحليلي للتاريخ لتوضيح بعض المسائل العالقة بتاريخ الجزائر عموما وللمنطقة المأخوذة بعين الاعتبار، خصوصا وذلك من خلال تتبع السياسة الإدارية الفرنسية في منطقة سوق هراس، الدراسات الجغرافية الفرنسية للمنطقة ومدى الاستفادة منها، الثروات الطبيعية للمنطقة وإمكانية استغلالها لتطوير الاقتصاد الوطني وإمكانية استغلال أثار المنطقة لتنمية قطاع السياحة، أملا أن تعمم مثل هذه الدراسات على مجمل التراب الوطني لتفعيل دور التاريخ في تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق تنمية مستدامة .

2. السياسة الفرنسية في منطقة سوق هراس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر:

إن المتتبع لنظام الإدارة الفرنسية في الجزائر يدرك أنها ماثلة لنظام الإدارة الرومانية في شمال إفريقيا يدرك أنها ماثلة لنظام الإدارة الفرنسي في الجزائر، إذ أن الجهاز الإداري الذي اعتمده الفرنسيون هو مماثل لنظام الإدارة الرومانية وجهازها الإداري أيضا الذي كان متسما بطابع التروى والتريث الشديدين وكان ذلك لتحقيق الأهداف المتوخاة من الوجود الروماني في شمال إفريقيا وهي أهداف يمكن حصرها في تهيئة النفسية المغاربية لقبول الحضارة والفكر الرومانيين، ولذلك اتسمت السياسة الفرنسية بنفس الميزة إذ أنه وبعد تقرير اللجنة الإفريقية سنة 1833 أطلق على الجزائر اسم " الممتلكات الفرنسية في إفريقيا(بوحوش 1997، ص 121) " اعتمد الفرنسيون على نظام إداري يهدف إلى تدمير البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

للجزائر، ولذلك أنشأت مؤسسة المكاتب العربية بمقتضى مرسوم صادر في 01 فيفري 1844 (Recueil des actes 1856, p 269))، هذه المؤسسة التي ستعمل على إعادة هيكلة الجزائر من جميع النواحي، وهي التي سترتب على سياستها آثار وخيمة ما زالت الجزائر تعاني منها إلى اليوم، ولذلك فإن توضيح دور هذه المؤسسة وضباطها المختصين من الشؤون الأهلية الجزائرية لهو من واجب المؤرخ لإيجاد الحلول المناسبة لبعض الظواهر والمشاكل التي تعاني منها منطقة معينة من مناطق الشرق الجزائري وهي سوق أهراس التي عرفت هذا النوع من الإدارة إلى غاية عام 1885، فطيلة الثمانية والثلاثين سنة التي سبقت هذا التاريخ عرفت المنطقة تدميرا لبنائها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وذلك من خلال جملة من المراسيم القرارات وكذا دراسة آثار المنطقة، لإقامة مراكز استيطانية في المنطقة .

1.2 السياسة العقارية وتفكيك القبائل :

اتسمت السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر من الانتقال من تقسيم المقسم إلى تجزئة الجزأ عبر سلسلة من التشريعات، وقد كان من أهم المراسيم قانون سيناتيوس كونسيلنت الذي صدر في 22 أبريل 1863 والذي فكك القبيلة إلى فئات من الوحدات الإدارية الصغيرة هي "الدواوير" الذي تحول من تنظيم يعني في المفهوم الاجتماعي الجزائري مجموعة من الناس متساكنة في عدد من الخيم والأكوخ إلى تنظيم عسكري من تنظيمات الإدارة العسكرية الفرنسية يهدف إلى تغيير بُنى المجتمع الجزائري ، كان من عدد من المشاكل التي نتجت عن وضع معالم الحدود بين القبائل والدواوير أورثت البلديات الجزائرية مشاكل إدارية ما زالت عالقة إلى اليوم منها :

1-1-2 الخلاف بين بلديتي الحنانشة والمشروحة: حول بعض أراضي متاخمة لمشتة الحويمة التابعة إداريا لبلدية الحنانشة (قدور 2006، ص 8) وهو خلاف تحدثت عنه تقارير اللجنة المكلفة بتطبيق قانون سيناتيوس كونسيلنت عند وضع معالم الحدود بين قبيلتي الحنانشة والصفية سنة 1865 (Centre des archives d'outre mer , 36 K) 1865, 37)، فينبغي إذا التنبيه على هذا الإشكال الذي بقي إلى اليوم .

2-1-2- تغير التركيبة الاجتماعية للدواوير: لقد أدت السياسة العقارية الفرنسية في المنطقة إلى تغيير البنية الاجتماعية للمنطقة بفعل عمليات المصادرة الجماعية خاصة عقب انتفاضة الصبايحية والكلوتي سنة 1871، إذ أنه ترتب على هذه الانتفاضة مصادرة أراضي وأمالك عدد من الدواوير، في حين سجن ونفي إلى كاليديونيا الجديدة عدد من الزعماء الأهالي للمنطقة وفقدت سلطة الأجواد التقليدية ما بقي لها من قوة ونفوذ في حين تزايدت سيطرة الجماعة المعينة من طرف سلطات الإدارة الفرنسية حيث يتمثل دورها في:"الموافقة على نقل الملكية العقارية أو تعديلها" (COLLOT,1987, p 87) ولكن لمصلحة المحتل طبعاً، أما الأراضي التي صودرت فقد تم تهجير أهلها خلال تلك الفترة ومنحها لهم مثل ما حدث لقبيلة الحنانشة سنة 1871 حيث منحت الأراضي التي صودرت هذه السنة إلى بعض العائلات من دوار العوايد والمقاعة التابعين لقبيلة الصفية وهذا سنتي 1872 و 1876 على التوالي .

لقد ترتب على انتفاضة سنة 1871 في المنطقة آثار وخيمة إذا إذ تغيرت التركيبة الاجتماعية لبعض الدواوير بفعل الإبعاد والنفي، فقبيلة الحنانشة مثلا ذات التأثير القوي في العهد العثماني، والتي كانت تتحكم إلى حد ما في العلاقة بين الجزائر وتونس فقدت نفوذها وأصبحت مجرد مشاتي وفرق تنحدر من قبائل بعيدة نسبيا عن المجال الجغرافي لقبيلة الحنانشة، أما القبائل الأخرى التي تفرعت عن القبيلة الأم الحنانشة كقبيلة ويلان التي تم فصلها عن قيادة قبيلة الحنانشة سنة 1858 فقد تغيرت تركيبها الاجتماعية بفعل تطبيق قانون الحالة المدنية الصادر في 23 مارس 1882 ونفس الشيء بالنسبة لدوار مداوروش الذي انبثق عن تطبيق قانون سيناتيس كونسيلت على قبيلة المحاتلة سنة 1897 فقد تغيرت تركيبته الاجتماعية بعد أن تم تفكيك اغلب بطون قبيلة المحاتلة، ففي 04 جوان سنة 1897 صدر منشور للحاكم العام للجزائر حدد التركيبة الاجتماعية للدواوين وذلك كما يوضحه الجدول التالي :

اسم الدوار	عدد السكان	الفرق المكونة للدوار
ويلان	3994	بوكبش، النبائل، أولاد غنيم،

بني ياحي، الدايرة، العوايجية،الكسالنة، عوايجية.		
اللواشرية، أولاد زيرهم، أولاد سليمان، أولاد سالم، أولاد بودهنة، أولاد مرزوق، أولاد علي، الحواسنية، أولاد خليفي، أولاد سي زرارة، البراركية، أولاد مهنا، بوسسو) Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie ,année . (1897 p572-574	2734	مداوروش

وقد أورشت هذه التركيبة الاجتماعية الجديدة الناتجة عن السياسة الإدارية الاستعمارية المنطقة صراعات بين القبائل المشكلة للبلدية حاليا، إذ وبعد تحويل دوار الحنانشة إلى بلدية سنة 1959، تم دمج ثلاثة دواوير وهي: "الحنانشة" و"تيفاش" و"المحايا" بعد الاستقلال ونقل مقر البلدية من مقر مدينة سوق هراس إلى دوار المحايا، وفي سنة 1984 تحول دوار تيفاش إلى بلدية وأصبحت بلدية الحنانشة تتكون من دواوين هما الحنانشة والمحايا، علما أن معظم البنى التحتية للبلدية والمرافق موجودة بدوار المحايا بينما غابت ملامح التنمية في دوار الحنانشة الذي يعود تاريخ انبثاقه الإداري إلى قانون سيناتيوس كونسيلت سنة 1868 بحيث لم يتم تزويد أغلب مشاتيه بالكهرباء إلا سنة 2002 .

إن توضيح مثل هذه المسائل بكتابة تاريخ المنطقة المشار إليها من شأنه أن يعطي دافعا لباحثين آخرين لتغطية مناطق أخرى من الوطن بالبحث والدراسة . كما يعطي دفعا للتنمية بالمنطقة، وأن يزيل الغموض عما تعاني منه هذه المنطقة من

مشاكل الاجتماعية، وتساعد على إيجاد الحلول لها عن طريق تحقيق توازن تنموي بين دواري المحايا والحنانشة المشكلين للمجال الجغرافي للبلدية حاليا .

3. الدراسات الجغرافية للمنطقة وتوظيفها:

لم تكن المشاريع الفرنسية المقامة في الجزائر وليدة الصدفة، وإنما كانت بناء على دراسات مسبقة ككتب الرحالة والمؤرخين القدامى الذين أرخوا لشمال إفريقيا، فمثلا كتب المترجم الفرنسي شارل فيرو تاريخ قبلية الحنانشة تحت عنوان (les H'rares seigneur des Hanenchas) في المجلة الإفريقية في عددها الثامن عشر سنة 1874 بالاعتماد على مؤلفات المؤرخين المسلمين أمثال ابن خلدون والمقري .

ومع بداية التوسع الاستيطاني خارج مدينة سوق أهراس منذ سنة 1874 تم برمجة العديد من المراكز الاستيطانية سنة 1882 ووضعت لجنة المراكز الاستيطانية دراسات وبطاقات تقنية لعدد من هذه المراكز مثل عين صندل، عين السوداء، الحمام، عين الزيتون، العيون الثلاثة، خميسة، دكمة، سد بنوير، عين الشكوة وتضمنت هذه الدراسات الخاصة الجغرافية لكل مركز، الأمن والتأثير السياسي للأهالي، خصوبة الأرض، نوع الملكية، الوضعية التي سيكون عليها الأهالي بعد نزع أراضيهم، طرق المواصلات، مصادر المياه التي ستزود بها هذه المراكز الاستيطانية، الصناعة والتجارة، مع رصد الكلفة المالية لكل مركز استيطاني .

والملاحظ أيضا على هذه الدراسات أنها أتاحت شروط الحياة الطبيعية، وكذا تنمية الاقتصاد الفرنسي المحلي مستقبلا بالمنطقة كونها مرتكزة على ثلاثة شروط رئيسية :

1- وقوعها في الأراضي الزراعية الخصبة .

2- وفرة المياه بهذه الأراضي .



3- وقوع هذه المراكز الاستيطانية على طرق المواصلات الرئيسية التي تربط سوق أهراس بالمناطق المجاورة .

وإذا كانت أغلب هذه المراكز قد أنشأ خلال فترة الاحتلال، فإن ما لم ينجز منها من شأنه أن يعطي دفعا للتوسع العمراني والاقتصادي بالمنطقة حاليا وذلك بالرجوع إلى الدراسات الفرنسية الموجودة في دور الأرشيف والاعتماد على الإمكانيات المحلية الموجودة بالمنطقة، وهو ما يعطي دفعا للتنمية حاليا بحل أزمة السكن والبطالة بالمنطقة بإقامة مدن جديدة خارج النسيج العمراني لمدينة سوق اهراس مثل دكمة، سد بنوير، عين الشكوة .

كما أن الأسلوب الإداري خاصة العسكري منه قد تقضى العناصر البشرية والتفاصيل القبلية والمعطيات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية لكل الفرق والقبائل وفروعها في منطقة سوق أهراس، وذلك ليتعرف عليها ويديرها لجباية الضرائب وفهم ميكانيزماتها الاجتماعية وبالتالي السيطرة عليها، ولذلك تغيرت البنية الاجتماعية لدوار الحنانشة بحدود عام 1868 وأصبح اليوم يضم فرقا لا تنتهي إلى هذا الدوار مثل العوايد الذين تم إبعادهم عام 1872 من قبيلة الصفية بعد مشاركتهم في انتفاضة الصبايحية والكيلوتي عام 1871، وكذا فرقتي أولاد ثامر والشعابنية المنحدرتين من دوار المقانعة التابع لقبيلة الصفية أيضا واللتين هجرتا سنة 1876 بعد مصادرة أراضيهم تحت غطاء " المنفعة العامة " لإقامة المركز الاستيطاني وادي الشحم سنة 1876 وهو ما أفقد دوار الحنانشة توازنه الاجتماعي ولم يعد يشكل قوة ضاربة في وجه المحتل، كما أن ما يعانيه من تخلف وصراعات إلى اليوم يُمكن أن توظف فيه المعرفة السوسولوجية التاريخية لمعالجة المشاكل الاجتماعية. وعند تعميم مثل هذه الدراسات على مناطق الوطن يُعطي دفعا لجهود التنمية المبدولة حاليا، وتسهم في كتابة التاريخ الوطني .

3.الموارد الطبيعية وإمكانية استغلالها :



تزخر المنطقة بموارد طبيعية عديدة اكتشفها الفرنسيون بالمنطقة، منها ما تم استغلاله، ومنها ما لم يستغل لحد اليوم، إذ تم منح تراخيص للمنقبين الفرنسيين لاستغلال منابع المياه وكذا رخص لكشف عدد من المعادن منها :

- منح المنبع المائي المسى عين البوا لبلدية الصفية المختلطة بقرار من الحاكم العام للجزائر صدر في 26 سبتمبر 1902 (Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie , année 1902 , p 935).

- مع توسع مدينة سوق أهراس الأوربية تطلب ذلك من سلطات الإدارة الفرنسية إمداد المدينة بموارد مائية جديدة ففي 27 جويلية 1903 صدر قرار من الحاكم العام للجزائر يقضي ببداية استغلال المنبع المائي المسى عين قريجيم لثميين مدينة سوق أهراس والمركز الاستيطاني الزعرورية (Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie année 1903 , p 638) .

- في 06 سبتمبر 1905 صدر قرار من الحاكم العام للجزائر يمنح للمعمرين سبورتلي، وآرنيا القطع التي توجد عليها منابع المياه التالية: عين الشارب، عين حلوف، عين الكاف، عين تيزيميلت (Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie , année 1905 , p892).

- منح المنبع المائي المسى عين القصيبة لبلدية سوق أهراس بقرار من الحاكم العام للجزائر صدر في 19 ديسمبر 1905 .

- منح المنبع المائي المسى عين الصفيصيفة الموجود بدوار الخضارة لبلدية سوق أهراس المختلطة بقرار من المحاكم العام للجزائر صدر في 22 ديسمبر 1905 .

- منح المنبع المائي المسى عين اللسن الموجود بدوار تيفاش لبلدية سوق أهراس المختلطة بقرار من الحاكم العام للجزائر صدر في 22 ديسمبر 1905 .

- منح المنبع المائي المسى عين قصر العطش لبلدية سوق أهراس المختلطة بقرار صدر من الحاكم العام للجزائر صدر في 22 ديسمبر 1905 (Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie , année 1906 , p 118).



إن إعادة استغلال منابع المياه هذه التي أهمل بعضها من شأنه أن يوفر موارد مائية للمنطقة تجعلها مكتفية ذاتيا، أما السدود فبالإمكان استغلال مياهها لتموين باقي الولايات التي تعاني شحا في المياه .

أما المعادن التي تم التنقيب عنها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في المنطقة والتي لم تستغل في المنطقة فهي :

البتروول : بالرغم من أن البتروول لا يوجد بمنطقة سوق أهراس لحد الآن إلا أن الصحافة الفرنسية المحلية الصادرة بسوق أهراس تحدثت عن اكتشاف للبتروول في سهل تيفاش (journal Le réveil de Souk Ahras , mercredi 15 janvier 1896) . وبالتالي يمكن توظيف مثل هذه الدراسات لتحديد أماكن تواجد هذه الثروة .

كما سجلت تقارير الإدارة الفرنسية منح تراخيص للتنقيب عن عدة ثروات في المنطقة منها :

- منح تصريح للمسمى موفري فرانسوا (Mauffré François) المقيم بقالة في 07 ديسمبر 1899 من طرف الحاكم العام للجزائر لإجراء بحوث عن فوسفات الجبس داخل محيط الأراضي البلدية وأراضي العرش الموجودة في محيط القطع: A , B , C , D , E , F , G , K , I , J , L , M , N (Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie ,année 1899 , p 1089 - 1092) .

- منح تصريح للمهندس جولي (M . Joly) المقيم بقالة بتاريخ 08 ديسمبر 1899 من طرف الحاكم العام للجزائر أيضا لإجراء بحوث عن فوسفات الجبس على مساحة 1694 هكتار بدوار المشاعلة بلدية الصافية المختلطة، كما منح أيضا حق التنقيب أيضا في محيط الأراضي البلدية وأراضي العرش الزراعية في محيط القطع التالية : D , E , F , K , I , J (Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie ,année 1899 , p,1009-1010)

- منح المعمرباسكال فرانسوا ريجي (Pascal François- Régis) حق التنقيب عن معادن الزنك والرصاص بجبل الواسطة التابع لبلدية سوق هراس المختلطة بمقتضى مرسوم صدر في 07 سبتمبر 1901 (Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie , année 1901 , p 887).

- مُنح السيد لافين جون بابتيست (Lavigne Jean- Baptiste) امتياز التنقيب لمعادن الزنك وبعض المواد الأخرى الموجودة بعين الزعرورة التابعة لبلدية سوق هراس المختلطة بمرسوم من الحاكم العام للجزائر صدر في 05 أوت 1902 (Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie , année 1902 , p 690) .

-منح تصريح للمعمرفريشو إميل (Fréchou Emile) المالك بتبسة تصريحاً بشروط لإجراء بحوث حول فوسفات الجبس داخل الأراضي البلدية وأراضي العرش بدواري بوحجار وأولاد إدريس التابعين لبلديتي القالة وسوق هراس المختلطين موجودة داخل القطع التالية : A , B , C , D , E (Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie , année 1902 , pp 690 - 691).

- منح تصريح للمعمربيار أوماسا (Omessa Pierre) المقيم بتونس بعد حصوله على حق الإيواء عند السيد مارتين كنال قابض الأملاك بقسنطينة لاكتشافه طبقات معدن فوسفات الجبس بالأراضي البلدية وأراضي العرش بدوار أولاد مومن (Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie , année 1905 , p p 662 - 663) .

- منح تصريح للمعمرين سلفستر (Sylvester) و بات (Batte) للبحث عن فوسفات الجبس في أراضي العرش والأراضي المصنفة كأماك تابعة للدولة بدوار مداوروش بقرار من الحاكم العام للجزائر بتاريخ 28 سبتمبر 1906 (Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie , année 1906 , p 986).

أغلب هذه المعادن ما زال لم يستغل لحد الآن كما أن البحث عن هذه المراسيم والقرارات في دور الأرشيف المختلفة وإنجاز دراسات حول هذا الموضوع من شأنها إن تعطي استغلالا عقلانيا لهذه المعادن في هذه الدواوير التي تحول أغلبها إلى بلديات، وأن يدفع عملية التنمية بالمنطقة ويطورها صناعيا .

4- إمكانية استغلال الآثار لتنمية قطاع السياحة بالمنطقة:

تزرخ المنطقة بالعديد من الشواهد الأثرية على الحضارات المتعاقبة على بلاد المغرب حيث توجد مدن قديمة ما زالت شواهدها قائمة إلى اليوم نذكر منها :

1.4: - مدينة خميسة :

هذه المدينة التي كانت تُسمى توبريسكوم نوميداروروم تقع على خط عرض 05 ° - 21 ° شرقا وعلى خط عرض 36 ° - 14 ° شمالا على ارتفاع 940 متر على مستوى سطح البحر، وتقع ملتقى قيادتي عرش الحنانشة التابعة لدائرة سوق أهراس العسكرية وقيادة عرش السلاوة التابعة لدائرة قلعة العسكرية وقد أنشأها الرومان في مكان لا يبعد إلا بكيلومتر عن وادي مجردة، ويبدو أنها نمت وتوسعت وكانت نقطة ربط بين باقي المدن، فقد دلت الوثائق التي سجلها العسكريون الفرنسيون أن المدينة كانت ترتبط بباقي المدن عبر شبكة من الطرق وهي :

- 1- الطريق الرابط بينها وبين مدينة قرطاجة عبر سيكا فينيريا .
- 2- الطريق الرابط بينها وبين طاغاست عبر وادي مجردة .
- 3- الطريق الرابط بينها وبين هييون ريجوس (عنابة) .
- 4- الطريق الرابط بينها وبين كلاما (قلعة) عبر قصر بوهجة .
- 5- الطريق الرابط بينه وبين سيرتا عند ملتقى قمتي جبل الأبيض المسكون من طرف أولاد داود وجبل هوسة الموجود ببلاد قندورة المسكون من طرف عامر الشراقة .
- 6- الطريق الرابط بينها وبين طوريس كيساريس (عين البرج) .
- 7- الطريق الذي يمتد من خميسة ويخترق أراضي قبيلة الحراكطة جهة عين البيضاء .
- 8- الطريق الرابط بينها وبين مادور عبر تيفاش (CHABASSIERE, 1866, p112) .

وتتضمن حاليا آثار كثيرة منها: باب روماني كبير، محكمة ذات 26 عمودا ضخما، قاعات أخرى عديدة، معبد الكابتول، معبد آخر تحيط به أعمدة من مرمر، مسرح ما زال على هيئة حسنة بقايا حمامات (ALAZAR, 1969, p69).

2-4- مدينة مادور :

تبعد هذه المدينة عن مدينة تيبازا بحوالي 21 كلم على خط طول $5^{\circ} 34'$ شرقا وعلى خط عرض $35^{\circ} 59'$ شمالا (CHABASSIERE, 1866, p113) كانت هذه المدينة على ارتفاع 935 متر على مستوى سطح البحر وهي مدينة نوميدية في الأصل، وأصبحت من أهم مدن البروقنصلية في العهد الروماني توجد بها عدة آثار رومانية منها حمامات، معاصر الزيت وكنيسة كبيرة من العهد البزنطي، وهي موطن الشاعر " أبوليوس " وبها درس القديس " أوغستين " وكانت بها أولى الجامعات في إفريقيا يفد إليها الطلبة للدراسة من مختلف بقاع المعمورة. وتقع هذه المدينة اليوم على بعد حوالي 06 كيلومترات شرق مدينة مداوروش حاليا .

3-4- مدينة تيبازا نوميدا روم :

هي مدينة نوميدية في الأصل بناها البربر، وتقع مسافة 06 كيلومترات ونصف جنوب توبريسكوم (خميسة)، على ارتفاع 958 متر على مستوى سطح البحر، تمتاز بسهولها الواسعة وأراضيها الخصبة وكانت في العهد الروماني توجد بها مزارع المعمرين الرومان، وكان كبار أغنيائهم يبنون مساكن لهم بها، ولتأمين حركة الاستيطان وحماية المعمرين الرومان أنشأ الرمان قلعة تشرف على سهل تيفاش في موضع حصين (CHABASSIERE, 1866, p115)، وقد دلت الاكتشافات التي قام بها الفرنسيون مبكرا على وجود آثار مادية للوجود الروماني بتيفاش ففي المنبع المائي المتحكم في وادي تيفاش تم اكتشاف عدة نماذج للكتابة الرومانية (GODARD, 1856, p 253)، وقد دُمرت في زمن قدوم بني هلال ثم عمرت من جديد وأخيرا بقيت في ملك إحدى القبائل البربرية إذ كانت مصدر تمويلها بالحبوب (ليون الإفريقي، 1983، ص62، 63).

كما يوجد بها منبع مائي مهم وقد وصفها البكري بقوله: " هي مدينة أولية شامخة البناء تسمى تيفاش الظالمة وفيها عيون مزارع كثيرة وهي في سفح جبل وفيها آثار للأول كثيرة(البكري، 2003، ص231،232) "، وعلينا أن نفرق بين مدينة تيبازا نوميداروم ومدينة تيفاش الحالية إذ تقع الأولى على الحدود الفاصلة حاليا بين بلديتي تيفاش و الراقوبة.

لقد استفاد الفرنسيون من هذه الدراسات وبنوا على أساسها سياستهم في المنطقة فأغلب المراكز الاستيطانية التي أقيمت في المنطقة كانت قرب المدن الرومانية القديمة، ففي سنة 1882 تم برمجة المركزين الاستيطانيين : خميسة، وعين السلبانة (قرب مدينة تيبازا نوميداروم) ، أما مدينة مادور فقد أقام الفرنسيون بالقرب منها مركز استيطاني منذ سنة 1900 أطلقوا عليه اسم " مونتيسكيو" (Montesquieu) والظاهر أن هذه الدراسات كان الفرنسيون يسعون من ورائها لإحياء تاريخ الاحتلال الروماني قصد تبرير المشروع الاستعماري الفرنسي في المنطقة.

ويمكن أن يوفر هذا التراث التاريخي دورا هاما في تنمية الاستثمار السياحي في منطقة تعاني من نقص في هياكل الاستقبال، وتشجيع المستثمرين للاستثمار في هذا القطاع بإقامة مؤسسات للخدمات الفندقية .

5. خاتمة:

ويتضح مما سبق ذكره أن للمعرفة التاريخية المحلية دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال توظيف الوسائل التالية:

➤ كتابة التاريخ الجهوي لكل منطقة والذي يتحول فيما بعد إلى التاريخ الوطني الإجمالي.

➤ توظيف المعرفة السوسولوجية لحل المشاكل الاجتماعية تعاني منها منطقة سوق هراس، فلذلك ينبغي تفعيل دور هذه المعرفة .

- توظيف المادة التاريخية خاصة ما يتعلق بالبطاقات التقنية حول المراكز الاستيطانية المبرمجة ولم تُنجز، من طرف سلطات الإدارة الفرنسية لإقامة مدن جديدة لحل مشكل السكن .
- الرجوع إلى سلسلة المراسيم والقرارات والمناشير الفرنسية الخاصة باستغلال الثروات الطبيعية الموجودة بالمنطقة لإمكانية استغلالها مستقبلا .
- تتوفر المنطقة المأخوذة بعين الاعتبار على موارد سياحية هامة ينبغي الاهتمام بصيانتها لتنمية قطاع السياحة وذلك بالرجوع إلى تقارير التنقيب الفرنسية حول الآثار في الجزائر .

قائمة المصادر المراجع: +

1-العربية :

1. الإفريقي ليون (1983) : وصف إفريقيا، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت .
2. البكري (2003): المسالك والممالك، دار الكتب العلمية، بيروت .
3. بوحوش عمار (1997) : تاريخ الجزائر السياسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت .
4. شنيقي محمد البشير (1985): الاحتلال الروماني لبلاد المغرب، سياسة الرومنة 146 ق م – 40 م، ط 2، المؤسسة الوطنية، للكتاب، الجزائر.
5. ع. قدور (2006): سوق أهراس صراعات حول أراضي حدود الحنانشة والمشروحة، جريدة الخبر، عدد 4719، ص 8 .

2-الأجنبية :

1-2 المخطوطة :



1. -Centre des archives d'outre mer, 36 K 37 , Rapport de la sous Commission 25 mai 1865 .

2-2 المطبوعة :

1. -ALAZAR (J) ,(1951), *Ville d'or* , musées d' Algérie , Alger ,imprimerie officiel , Alger.
2. -Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie ,années, 1897 ,1899,1902,1903,1905,1906.
3. CHABASSIERE (J) ,(1866), *Recherches, Thbursicum – Numidarum –Madauri, et Tipasa , Recueil des notices et mémoire de la société archéologique du département de Constantin.*, année (1866) , Constantin typographie et lithographie .
4. COLLOT Claude ,(1987) ,*Les institutions de l'Algérie durant la période colonial (1830 -1962)* office des publications universitaire ,Alger .
5. GODARD ,(l) ,(1856), *Numidie central, notes archéologique , revue*, africain , N ° 1, ,p 253 .
6. Recueil des actes du Gouvernement de l'Algérie 1830 – 1854 , *imprimerie du Gouvernement* , Alger 1856.
7. Le réveil de Souk Ahras, sixième année , N ° 233 , mercredi 15 janvier 1896 .